

فولدها لا يدعون فيها الموت الا الموتة الاولى ودم صريح مثله لموتة على التمثيل لهم
 المهم ما يوجد لهم وحقن وانما كان العكس هنا لعدم لان الصدر الاخر ان يتاسس
 عدم الشكوى مطلقا لانه او قلنا منها منوا او كسبون فان حصل هذا
 لمزم اتفاق الوراثة على الاحتار لان في مثلها احتيا والرفع على البدلية كان قوله ما جعل
 دليله ايضا اذ كان العليل وموتون فكيف يصح لعنه جميعا بل هو دليل المراد انه
 استثناء من قوله تعالى لعنهم الله الاعمى الله الا لفظا لا موتون ان لا يؤمنوا لهم
 في المكان غير المراد فان حصل كان هذا الفواجر لهم وانما لانه اتفاق والعول الادل
 اظهر الكثرة ولا يخفى ان اتفاق اشد دليل المراد ان هذا القول نظر الى ذاته خيرا
 وان كان سماع القول الاخر فيه دلالة على التفات على طرفه الاتفاقات لان الظاهر
 ان سأل ولعنكم لان التفات وفيه انه صرح بان النادى اذ كان موهوبا على المغانة
 التي غابا كجوابه من يعر علينا ان نقاتهم واذ كان كذلك حتى الصلح العادل الوصول
 ههنا ان يكون غير الغائب فبما براد فليتم على متيقظ لفظ فلا يكون التفاتا لان الالسا هو التبعير
 على خلاف مقتضى اللفظ ولا امر جوابا لان التفات في نحو المثال المذكور ملسا امر جوابا ان الضمير
 الواقع بعد عام المنادى حقيقة ان يكون طرفا كخطاب وههنا كذلك لان المنادى قد تم عند قوله
 كما ما اربا الذين اولوا الكتاب واما ولا الشاع فتمام المنادى عند قوله ان نقاتهم
 وعطف على الطيس يعطف الملقى بالجمع الاول الذي هو المسخ في الدنيا على الطيس فيجب
 ان لا يكون الطيس مسخ الصورة في الدنيا لان المعنى هو المسخ في الدنيا ايضا فلا يلزم التكرار
 ولكن قول المعنى المذكور هو المسخ خصوص هو جعله فرده وحقا في الطيس مخطوط الوجه
 على هيئة اربا في طالعهم على العبد لان يكون الطيس على المسخ ودم جمل الوعد ان يرد
 على جمل الوعد في الاصل المسخ في الدنيا فان المراد من الطيس هو مخطوط الصورة
 في الدنيا والمعنى هو المسخ في الدنيا كون الوعد محصورا في تعبير الصورة في الدنيا

في الدنيا لم يحمله انه لم يمسح المسخ فاحاطت به فمقتضى ما سمع بان وقوع شرط
 عدم جملهم كمن يحضهم قد اطلوا في الاصل وان اطلوا في الوعد بر ظاهر اعلان هذا
 حمل الطيس على المسخ في الدنيا انما هو في الدنيا ان كان من حمل المعنى على غيره الصور والدينا
 فلا يلزم وقوعه اذ الوعد احد الشئين الطيس والمعنى لما يكون مسخ في الدنيا موقفا لا لا يقرب
 هو ما اعتقد ان مع ولا سأل فيما شكك في وقوعه انه مقترب ولان في نسخة اخرى انه انما
 منه ان فعل الله تعالى موقوف على اسعاد المحل وفيه نوبت من كلام العكس في الاول والاقتضار
 على الوجه الاول ثم ان سأل ان يقول من انما يعلم انه لا يخفى عنه انه فان استدل بعدم العفو ان كان
 دور من ان سأل ان يقول من انما يعلم انه لا يخفى عنه انه فان استدل بعدم العفو ان كان دور
 دليل على عدم العفو وليس وجبا للحكم بعدم العفو ان لم يعلم العفو ان علم في النص فالحكم بعدم
 عدم العفو ان دليل على العلم بعدم الخفاء انه و عدم الخفاء الا انه علم في نفس الامر لعدم العفو ان
 فلا دور اذ لم يعمد الى الوعد بالحق فلهذا وجد انما قد لم يخفى من حيث يتأب
 للحظ على عموما مات الوعد فان مات الوعد عام في الطاهر غير مقيد بالشيء ليعوله
 كما ومن فعل موصفا مستعدا في او جهته حالها انما لم يمسح بعد بالشيء حتى لو لم يشاء الله
 لم يكن محلا فيها فيحتمل كالحظ على هذا العموم وحصل قوله كنعفا وادراكه من سناء
 مع لمن تأب جميعا يكون اما لو وعد ما فنه على عمومها من غير مقيد بالشيء فاحاطت به لم يس
 حفظ عموم امات الوعد اول من حفظ عمومها لانه وكر العبد بالتأب بعضهم
 مع لم يركب كلامهم ان عفو ان غير المشرك من العباد متعلق بالشيء ولا يخفى ان الامام الخان بالشيء
 احوا اختيارا ولا واجب عفو ان غير المشرك من العباد من اجبا لكونه من ادناه واعلم
 انه يلزم على المعتزلة مثل اخر وهو ان الشرك غير من الكلام متساويا وان عذره عدم العفو ان
 من غير العبد في العفو ان من العباد لا وجه له في عدم عفو ان غير المشرك من العفو ان كما يرد
 من تأب بل الوعد على مدعيهم ان لا يقال لا يفر كما يرد انما يفتي بعفو من تأب وهو اشارة

ان يكون